الأمم المتحدة S/PV.4979

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٩٧٩**

الخميس، ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أكرم	(باكستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	ألمانيا	السيد تروتفاين
	إسبانيا	السيد بلاثيو
	أنغولا	السيد قسطنطين
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد أديشي
	الجزائر	السيد با علي
	رومانيا	السيد دومترو
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد تشنغ جنغي
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هوليداي

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-36657 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان، يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد فرهادي (أفغانستان) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان آرنو، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد آرنو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد جان آرنو، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد آرنو (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أقدم فيها إحاطة إعلامية إلى المجلس، اسمحوا لي أن أبدأ بشكري الحار للمجلس على وضع ثقته في شخصي كما ظهر في تأييده لقرار الأمين العام الذي يقضي بتعييني ممثلا خاصا له في أفغانستان، وعلى تأييده القوي لتمديد ولاية البعثة في آخر قراراته بشأن ذلك الموضوع، القرار ١٥٣٦ (٢٠٠٤).

(واصل كلامه بالانكليزية)

بقيت أشهر قليلة قبل إجراء الانتخابات الوطنية التي ستشكل نهاية الحكومة الانتقالية. ولذلك أود أن أركز إحاطتي الإعلامية على التحديات الرئيسية التي تواجه البلد في الإعداد لتلك المناسبة. وتمشيا مع صيغة الإحاطات الإعلامية المقدمة سابقا إلى المجلس، ونظرا للأثر البالغ للظروف الأمنية على العملية السياسية، أود أن أبدأ هذه الإحاطة باستعراض الحالة الأمنية في البلد.

إن الأمين العام، في آخر تقرير قدمه إلى مجلس الأمن، في آذار/مارس الماضي (S/2004/230)، لاحظ أن الحالة الأمنية في أفغانستان ما زالت تتبع نمطا مألوفا جدا. وتشهد بذلك آخر خريطة أمنية للأمم المتحدة، حيث لم يطرأ تغير يذكر في تحديد المقاطعات ذات الخطر المنخفض والمتوسط والعالي. ولكن في إطار ذلك النمط تطورت الحالة سلبيا في الأشهر الأخيرة في المناطق الأكثر خطورة – وخاصة في الجنوب – بحدوث زيادة كبيرة في عدد الحوادث وفي عدد الإصابات الناتجة عنها.

وتتوافق تلك الزيادة مع تصاعد موجة هجمات الإرهابيين في الربيع، التي كان التحالف يتوقعها. والمنهج

المتبع – حيث تعمل القوى المعارضة للحكومة في مجموعات صغيرة تتألف من ١٠ رجال إلى ٢٠ رجلاً، وتستهدف الشرطة الأفغانية والجيش الوطني الأفغاني والإدارة المدنية والمنظمات غير الحكومية وممثلي الحكومة – يؤكد أيضا التغير الذي حدث في استراتيجية الطالبان والجماعات الأخرى، ولوحظ في السنة الماضية. ووفقا لمعلومات التحالف، تشارك جماعات متطرفة مختلفة، بما في ذلك الطالبان التي تعمل في الجنوب، ومقاتلون أجانب في الجنوب الشرقي والحزب الإسلامي بقيادة حكمتيار في الشرق.

في الوقت ذاته، يجب أن يتوخى المرء الحذر في تحديد المسؤوليات عن الأحداث التي تقع في الجنوب والشرق والجنوب الشرقي. والعنف المتصل بالمخدرات عامل هام في انعدام الأمن. ويُعتقد أيضا على نطاق واسع أن الميليشيات المشاركة في مكافحة الطالبان مسؤولة عن نسبة كبيرة من الأحداث الواقعة في المناطق التي تعمل فيها. وتبين أن اعتداء وقع مؤخرا على بعثة لتقييم الانتخابات في الجنوب الشرقي قد دبَّره قائد للواء حدودي محلي، وقد يكون على علاقة بالأنشطة الإجرامية. علاوة على ذلك، وفي إطار البرامج الجارية حاليا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كانت هناك تحذيرات بأن القادة الذين تستهدفهم هذه البرامج سيتورطون في أحداث ترمي إلى تكوين انطباع بوجود فراغ أمني.

والعديد من هذه العوامل قائم أيضا في أنحاء أخرى من البلاد. وبصفة خاصة، أصبح إقليم فرح غير آمن بشكل متزايد نتيجة للمنافسات بين الفصائل المحلية. وفي الشمال والشمال الشرقي، لا تزال التوترات بين فصيلي جومبيش والجماعة محتدمة عقب المصادمات التي وقعت في آذار/مارس في إقليميّ فارياب وبالخ. ولكن كان لعمليات الانتشار هناك وفي هيرات للجيش الأفغاني الجديد أثر في تحقيق الاستقرار ومنع حدوث المزيد من التصعيد.

وفي كابل، حتى بالرغم من عدم وقوع هجمات انتحارية قاتلة – مثل تلك التي وُجهت ضد القوة الدولية للمساعدة الأمنية في فصل الشتاء الماضي – هوجمت في الأسبوع الماضي دورية حراسة تابعة للقوة الدولية بقنابل ذات دفع صاروخي، مما تسبب في مقتل جندي نرويجي. وفي وقت سابق سقط صاروخ على مقر القوة الدولية، ولحُسن الحظ لم يُقتل أحد. علاوة على ذلك، ما فتئ عدد مخابئ الأسلحة التي تكتشفها القوة الدولية يزداد في الأسابيع الأخيرة، وظهرت بوادر متعددة على تصاعد النشاط المناوئ للحكومة، وهو ما يدل على أن طفرة الربيع القائمة في أنحاء كثيرة من البلاد قد تكون قائمة في عاصمة البلاد أيضاً.

وبينما تظل دوائر المعونة بعيدة عن الأنظار في المناطق غير الآمنة حتى تقلل من تعرضها للاعتداء، تضررت عملية تسجيل الناخبين الآخذة في الاتساع – التي سأعود إليها لاحقا – من هذا التزايد العام للأحداث. وحتى الآن وقعت أربعة اعتداءات على أفرقة التسجيل، استخدمت فيها أجهزة متفجرة مرتجلة – اعتداء في الجنوب، وواحد في الشمال الشرقي، واثنان في الشرق – ولحُسن الحظ لم يُقتل أحد في كل تلك الحالات. إضافة إلى ذلك، وقعت اعتداءات بالقنابل في إقليم وردك وتم العثور في الأسبوع الماضي على جهازين متفجرين مرتجلين في لوغار، قرب موقع للتسجيل. ولكن لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت تلك الاعتداءات موجهة ضد العملية الانتخابية بعينها أم أن أهدافا حكومية كانت هي المقصودة، مثلما كان الحال في العديد من الاعتداءات الأخرى المماثلة.

ولذلك ما زال من الصعب قياس مستوى المعارضة العنيفة للعملية الانتخابية، ولكن يتم بالطبع اتخاذ تدابير وقائية، حيث أن التسجيل يدخل الآن المناطق الريفية. وبصفة خاصة، تم تنسيق وثيق جدا مع قوات التحالف. ونشر وحدة جديدة من سلاح مشاة البحرية التابعين

للولايات المتحدة في أوروزغان وزابول قد سمح بإمكانية وصول عملية التسجيل إلى المناطق التي كانت محظورة حتى الآن على الأطراف الدولية. وأعاد التحالف الآن تنظيم قواته إلى ثلاث قيادات محلية تغطي الإقليم برمته وتتولى الاتصالات مع السلطات الانتخابية بغية السماح بإجراء التسجيل.

وأنتقل الآن إلى تسجيل الناخبين والعملية الانتخابية. فما إن انتهى في نيسان/أبريل تسجيل الناخبين في المراكز السكانية الرئيسية الثمانية، دخلت العملية مرحلتها الثانية والأخيرة، وهي تغطية بقية البلاد خلال الشهرين المقبلين. ولقد بدأت المرحلة الثانية بـ ١٦٠ موقعا في أوائل أيار/مايو واتسعت الآن لتشمل ٦٠٠ موقع في ٣١ من أصل ٣٤ مقاطعة، ويعمل فيها بنفس الوقت أكثر من ١ ٠٠٠ فريق تسجيل.

ومنذ بداية أيار/مايو، تم تسجيل قرابة مليون نسمة، ليصل بذلك العدد الإجمالي للناخبين المسجلين اليوم إلى ٢,٧ مليون نسمة. وبخلاف التوقعات الأولية، لم تنخفض مشاركة النساء مع اتساع تسجيل الناخبين إلى خارج المركز الحضري الرئيسي.

وبعد بداية بطيئة بين كانون الأول/ديسمبر وآذار/مارس، ازداد تسجيل النساء في الشهرين الماضيين، فأصبح الآن يمثل ما بين ٣٧ في المائة و ٣٨ في المائة من المسجلين خلال تلك الفترة. ولكن يجب علينا أيضا أن نراعي حقيقة أن التدني الكبير في تسجيل النساء مستمر في الجنوب الشرقي وفي الشرق، حيث تمثل النساء أقل من ٣٠ في المائة من المسجلين.

وكما ذُكِر آنفاً، وبدعم نشط من التحالف، فإن مقاطعتي أوروزغان وزابول العاليتي الخطورة، واللتين كانت الوكالات الدولية لا تستطيع الوصول إليهما طوال عامين، أصبحتا جاهزتين الآن لتسجيل الناخبين، ولو على نطاق أدنى، ونأمل أن يشمل ذلك المقاطعتين المتبقيتين باكتيكا ونوريستان العاليتي الخطورة خلال الأيام القليلة المقبلة.

وبغية الوفاء بأهداف التسجيل، ثمة خطط لزيادة توسيع نطاق التسجيل على المدى القصير، من ٦٠٠ موقع في الوقت الراهن إلى حوالي ٨٠٠ موقع بحلول ١ حزيران/يونيه. وهذا مطلوب لكي تحقق عملية تسجيل الناخبين السرعة الدنيا المطلوبة لقيد ٠٠٠ ٧٥ ناخب يومياً على الأقل.

ورغم أن هذه العملية تمضي على قدم وساق، لا يزال هناك عدد من الشواغل التي أود أن أتشاطرها مع المجلس. لقد أشرت بالفعل إلى مشكلة الأمن والاحتمال المتمثل في أن يفضي انعدام الأمن إلى تضاؤل معدلات تسجيل الناخبين في بعض المقاطعات. والأرقام اليوم ذات دلالة: فإجمالاً، لا تمثل المقاطعات التسع في الجنوب والجنوب الشرقي إلاّ مجرد ١٢ في المائة من الناخبين المسجلين. ولو استمر هذا النمط، فستطرأ مشكلة ثانية – ألا وهي نقص التوازن في التسجيل فيما بين المقاطعات المختلفة. وفي نهاية المطاف، فإن تدني التسجيل في مقاطعة واحدة تجاه مقاطعة أخرى لن يكون له سوى تأثير ضئيل على نتيجة الانتخابات في مجلس النواب، ما دام عدد المقاعد في أي مقاطعة سيستند إلى تقديرات السكان لا أرقام المسجلين. غير أن تأثير أرقام المسجلين سيتمثل في إعطاء الانطباع بأن بعض أجزاء البلد قد حُرِمت من حقها في التصويت – ربما بصورة متعمدة. لذا، يتوقف الكثير على توفير فرصة متكافئة للمناطق غير الآمنة في الجنوب لكي تشارك في العملية الانتخابية.

وهناك مشكلة أخرى تتصل بتحديد أرقام السكان أنفسهم. فبموجب القانون الانتخابي الجديد، تستند الأرقام التي سوف تستخدم في تحديد عدد ممثلي كل مقاطعة إلى

مسح يجريه مكتب الإحصاءات المركزي حالياً. ومع الأسف، وبسبب انعدام الأمن مرة أخرى، من المرجح جداً الآن ألاَّ يشمل هذا المسح مقاطعات زابول وهلماند وباكتيكا وأوروزغان، أو أنه سيكون جزئياً إلى حد كبير. واستناداً إلى الاتجاهات التي لمسناها في البلد ككل، ما زال خبراء تعداد السكان على ثقة من إمكانية إصدار أرقام يعول عليها بدرجة كبيرة في المقاطعات الأربع هذه، ولكن، مرة أخرى، بسبب الحساسية التي تثيرها كل المسائل المتصلة بالتمثيل، فإن عدم المسح سيضاعف من الشكوك التي أثارها تدني أرقام التسجيل بالفعل.

وثمة تحد ثالث يكمن في التمويل، بطبيعة الحال. فعملية تسجيل الناخبين ذاتها قد حظيت بتمويل كامل تقريباً، ولا يتجاوز النقص ٢,٦ مليون دولار، إلا أن الانتخابات ذاتها لم تحظ إلا بتمويل جزئي، وبدرجة محدودة جداً. والأرقام حتى الآن كما يلي: من أصل مبلغ ١٠٧,٨ مليون دولار مطلوب لتغطية الانتخابات البرلمانية والرئاسية بالإضافة إلى تسجيل الناخبين خارج البلد وتصويتهم، إلى جانب الأمن، بلغت التعهدات في مؤتمر برلين في نيسان/أبريل ٦٦,١ مليون دولار، ولم نحصل إلا على ٢٧,٧ مليون دولار حتى الآن. وهذا يثير مشكلة خطيرة على نحو خاص بالنسبة لتصويت اللاجئين، وسأعود إلى هذا الموضوع لاحقاً.

وبعد مناقشات مطولة داخل مجلس الوزراء والهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات، وضع القانون الانتخابي الآن في صيغته الأخيرة. وكانت النقطة الرئيسية قيد المناقشة هي دور الأحزاب السياسية إبان الانتخابات الانتقالية. فنتيجة لعدم وجود بديل عن إقامة دوائر انتخابية تتألف من عضو واحد حيال جميع مقاعد مجلس النواب المقبل البالغ عددها ٢٤٠ مقعداً، بالنسبة للحكومة الانتقالية على الأقل، فإن نقطة الانطلاق لإقرار النظام الانتخابي مؤخراً تتمثل في إنشاء دوائر انتخابية تتألف من عدة أعضاء على أساس حدود المقاطعات الحالية.

وقد اعتد البعض بأنه، بغية تشجيع الديمقراطية المتعددة الأحزاب، يستصوب تشجيع الأحزاب السياسية الحالية لتكون وسيطاً بين الناخبين وممثليهم في البرلمان من خلال وضع قوائم بالأحزاب. ويعتقد آخرون اعتقاداً قوياً أنه ينبغي ألا يعول النظام الانتخابي على الأحزاب السياسية – التي لا تزال صورتها سلبية إلى حد كبير لدى الرأي العام – وأنه، على النقيض من ذلك، لا بد أن يعزز قيام علاقة مباشرة بين الناخبين وممثليهم في البرلمان. والرأي الأخير هو السائد، والقانون الحالي يضع ممثلي الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين على قدم المساواة. ويمتاز النظام الذي وقع عليه الاختيار – أي الصوت الواحد غير القابل للتحويل – بأن شرحه بسيط، كما أن تنفيذه بسيط جداً، وإن كان يميل أيضاً إلى تجزئة الصوت بشكل واسع بين المرشحين – وهو ما يؤدي، بالتالي، إلى احتمال أن يكون التمثيل مجزأ بشدة في البرلمان. وفي محاولة لاحتواء هذه العيوب، أدرجت بعض المتطلبات الأساسية لترشيح المرشحين في القانون بهدف التخفيف من حدة مشكلة التجزئة هذه. أما بالنسبة لتمثيل المرأة، فإن القانون الانتخابي يضمن الامتثال، في المتوسط، لما يقتضيه الدستور من ضرورة انتخاب امرأتين في مجلس النواب عن كل مقاطعة من خلال حصول النساء اللاتي يحققن أفضل النتائج على المقاعد التي يتطلبها الوفاء بالحصص الإقليمية تلقائياً.

اسمحوا لي الآن بأن أدلي ببعض الملاحظات في ما يتعلق بالانتخابات البلدية وكذلك بمشاركة اللاجئين في الانتخابات. ففي شباط/فبراير من هذا العام، تم الاتفاق على أن تقتصر الانتخابات التي ستجرى في أيلول/سبتمبر على انتخابات الرئاسة ومجلس النواب. وتم الاتفاق على أن تجري الانتخابات البلدية بالتتابع على مدى ستة أشهر، على أن

يصار إلى تشكيل مجلس الأعيان بكامله بُعيد ذلك. ويتضح الآن أن هذا القرار كان حكيما إذ أنه لم يتم حتى الآن تسوية المنازعات المتعلقة بحدود الأقضية – ومن البديهي أنها تشكل شرطا أساسيا للانتخابات البلدية – ويرجح أن تستغرق هذه التسوية وقتا طويلا.

لقد أشرت بإيجاز إلى مسألة تسجيل الأصوات والاقتراع خارج البلد. وإنه ليؤمل أن تبت السلطات الانتخابية نهائيا بهذا الشأن عما قريب، بالتشاور مع الحكومة المركزية. ولا شك في أهمية مشاركة اللاجئين في الانتخابات المقبلة، لكن علينا أن ندرك أن ثمة تحديات جسيمة تواجه ذلك. فهذه العملية الهادفة إلى تمكين ما يزيد على مليوني لاجئ من التصويت إنما هي أكبر عملية اقتراع تجري خارج أي بلد حصل فيه صراع.

وكنا قد قدمنا إلى المجتمع الدولي في برلين فاتورة بكامل تكاليف عملية التسجيل والاقتراع في إيران وباكستان، والتي بلغت قيمتها ٣٧,٦ مليون دولار. وقد ساور بعض الجهات المانحة القلق إزاء حجم هذا المبلغ، وخاصة لاقتصاره على الانتخابات الرئاسية وحدها، وهو الخيار الذي اعتمده مجلس الوزراء. ونعكف حاليا مع اللجنة الانتخابية الأفغانية على إيجاد خيارات أقل كلفة، لكنها خيارات تطرح علامات استفهام لجهة المصداقية، خصوصا في الأماكن التي تنطوي فيها عملية التحقق من الناخبين المؤهلين على صعوبات. ونأمل مجددا أن يتم التوصل قريبا إلى حل يفي بالمعايير الانتخابية ويفسح المجال أمام الأغلبية الساحقة للاجئين كي تدلي بصوتها.

وأود أن أقول كلمة بشأن الأحزاب السياسية التي هي، بداهة، أطراف رئيسية في العملية الانتخابية. إن تسجيل الأحزاب السياسية قد جاء بطيئا وصعبا. وهذا يُعزى جزئيا إلى كون قانون الأحزاب السياسية سعى، على نحو ما يمكن تفهمه، إلى قصر حق العمل القانوني على المجموعات التي لم تكن لها صلة بالتنظيمات العسكرية. لكنه ثبت أن من الصعب جدا تطبيق ذلك المعيار، إذ علينا أن نتذكر قبل كل شيء، أن الشركاء الرئيسيين في الحكومة الائتلافية هُم الآن، أو كانوا أنفسهم، في الحقيقة رؤساء لتنظيمات سياسية أو عسكرية. وقد تم حتى اليوم تسجيل ١٦ حزبا من أصل ٤٨ حزبا تقدمت بطلبات. ونحن نواصل تشجيع الجهات المانحة على تزويد تلك الأحزاب المسجلة على قدم المساواة ببعض القدرة التي تمكِّنها من المشاركة بشكل مفيد في الانتخابات المقبلة.

ومسألة مركز الأحزاب السياسية تفضي بنا مباشرة إلى مسألة أخرى بالغة الأهمية تتمثل في المناخ السياسي الذي يُتوخى لهذه الانتخابات أن تجري في ظله. ولعلكم تذكرون، سيدي الرئيس، أن السفير الإبراهيمي عمَّم على المجلس في آب/أغسطس الماضي مسودة خطة عمل تضمنت سلسلة من المعايير الأمنية والسياسية التي كان على البلد أن يفي بها لكي يتمكن من إجراء انتخابات حرة ونزيهة تؤدي، على نحو ما نص عليه اتفاق بون، إلى تشكيل حكومة تمثل الشعب تمثيلا كاملا.

وقد شملت تلك التدابير السياسية اعتماد قانون للأحزاب السياسية؛ وتسجيل الأحزاب السياسية؛ وتنقيح قانون الصحافة المعمول به حاليا بحيث يزيد من حماية الصحفيين؛ وإنشاء لجنة لرصد وسائط الإعلام؛ ووضع مدونة قواعد لسلوك الأحزاب السياسية؛ وقيام الحكومة المركزية بإصدار تعليمات واضحة إلى موظفيها، سواء من العسكريين أو من المدنيين، تتعلق بسلوكهم خلال الحملة الانتخابية.

وتقع تلك التدابير اليوم في مراحل مختلفة من التنفيذ. وعلى نحو ما سبق لي أن أشرت إليه، تم اعتماد قانون

الأحزاب السياسية، والعمل جار حاليا، ولو ببطء، على تسجيل الأحزاب السياسية. وجرى إقرار قانون جديد لوسائط الإعلام تشوبه بعض العيوب لكنه يشكل عموما تحسنا كبيرا مقارنة بقانون الصحافة الذي كان قد اعتُمد في عام ١٩٩٢. وبعد التصديق على قانون الانتخابات، تشرع السلطات الانتخابية الآن في تشكيل لجنة لرصد وسائط الإعلام، يتعين عليها أن تبدأ العمل قبل إجراء الانتخابات بستين يوما. وقد أقرت السلطات الانتخابية مدونة لقواعد السلوك وهي جاهزة لتوقيع الأحزاب السياسية عليها. وأخيرا، تجري الآن مناقشة تنظيم حملة للتحقق من الحقوق السياسية بين اللجنة الأفغانية لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ونأمل أن تبدأ في الأسابيع القليلة المقبلة.

وتبرز في عقول الأغلبية العظمى من الأفغان واحدة من النقاط المرجعية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ألا وهي: برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالطبع فإن أهمية البرامج تتخطى الانتخابات ذاتها. وهي مكون هام في عملية أكبر تستهدف التصدي لواحدة من أخطر مخلفات الحرب التي طال أمدها في أفغانستان، أي الوجود المتواصل لعدد من الجيوش مما يعرقل بناء دولة أفغانية قادرة على البقاء، ويشكل تهديدا دائما للسلام الأهلي.

ولكن لا يمكن المبالغة في أهمية برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للعملية الانتخابية في المدى الأقصر. وبالفعل، فقد أكد الأفغان مجددا، بغض النظر عن منشئهم الجغرافي وانتمائهم العرقي، في عدد لا يُحصى من المناسبات منذ عقد اللويا جيرغا الطارئة أنه لا يمكن أن تحدث ممارسة أصلية للخيار الانتخابي ما لم تضعف قبضة الميليشيات المحلية على العملية السياسية. ولا شك أن الهدف الرئيسي لانتخابات عام ٢٠٠٤ – تعزيز شرعية الحكومة الأفغانية المقبلة وسلطتها – سيتعرض للخطر إذا استمر المفهوم العام بأن الانتخابات كانت عرضة للتشويه من جراء الترويع والتدخل العسكريين.

ولهذا السبب ظلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تصر على أن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ليست خيارا، على الرغم من أنها موضع تفاوض، وإنما هي مهمة رئيسية وملحة على حد سواء للحكومة الانتقالية. وبطبيعة الحال، فهي أيضا مهمة معقدة وحساسة. فنزع السلاح على نحو قسري ليس خيارا في أفغانستان. وحتى إذا توافرت لدى الحكومة المركزية الإرادة لإجراء تسريح إجباري، فهي تفتقر إلى سبل تنفيذ ذلك. ولذلك، فإن عملية نزع السلاح عملية طوعية لا يمكن تجنبها. وهي تتطلب مجموعة من العوامل التي تتضمن تدبيرا للثقة العامة بمؤسسات الدولة، وخاصة وزارة الدفاع؛ وثقة الجنود والقادة بقدرة برنامج إعادة الإدماج على البقاء؛ وثقة قادة الطوائف بأمنهم وإدماجهم في المستقبل السياسي للبلد.

ومثلما يعلم الأعضاء، توصلت الحكومة والمجتمع الدولي بعد انتهاء المشاريع التجريبية من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٤، إلى اتفاق بشأن المرحلة الرئيسية من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي ستتضمن، بحلول شهر حزيران/يونيه، ٤٠ في المائة من قوات الميليشيا، وبحلول شهر تموز/يوليه، تجميع كل الأسلحة الثقيلة في إطار ترتيب موثوق به للحفاظ عليها. ومع ذلك، فتنفيذ هذا الاتفاق، يواجه تأجيلات جد خطيرة. وما فتئ كبار القادة مترددين في التعاون مع العملية لأسباب مختلفة. فقد عللوا ذلك بالافتقار إلى التوازن في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فيما بين التشكيلات المسلحة؛ وعمليات الطالبان في الجنوب؛ والافتقار إلى الثقة باحتمالات إعادة الإدماج، بما في ذلك الإدماج السياسي. ويمكن تلبية بعض هذه الشواغل ومعالجتها عن طريق

التعديلات التي أدخلت في الأيام القليلة الماضية على خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونتيجة لذلك، نتوقع من الآن فصاعدا تعاونا أكبر مع الخطة من مجموعة من كبار القادة.

وفيما يتعلق بالتكامل السياسي، ظلت المناقشات جارية لعدة أشهر على الرغم من انقطاعها المتكرر. ونحن نأمل أن يتم التوصل إلى تفاهم الآن، وبالقدر نفسه من الأهمية، أن يؤدي هذا التفاهم بين الحكومة وكبار القادة إلى دفع الأولويات الرئيسية الواردة في الخطة الوطنية الأفغانية إلى الأمام: أي نزع السلاح، وتعزيز المؤسسات الوطنية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والمكافحة الشديدة الأهمية للمخدرات.

وفيما يتعلق بتجميع الأسلحة الثقيلة – وهو مكوّن مهم لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج – فقد اكتمل الآن مسح للبلد بأسره. وحتى الآن تم مسح ٣ ٠٠٠ منظومة سلاح يجري استخدامها أو قابلة للتصليح. وتكاد تبدأ عملية تجميع الأسلحة الثقيلة في غاردز وكندهار وستستغرق قرابة شهر في كل موقع. وأود أيضا أن أشدد على أنه في كابل، حيث بدأت عملية تجميع الأسلحة الثقيلة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، فإن القوة الدولية للمساعدة الأمنية تأمل أن ينتهي تجميع الأسلحة كاملا في غضون أسبوع إلى عشرة أيام.

ختاما، أود أن أشدد على أننا لا تراودنا أي شكوك حول التأثير الإيجابي الذي يتركه إجراء انتخابات وطنية نزيهة على توطيد السلام في أفغانستان. وهذه الانتخابات يمكن أن تكون وسيلة لا تقدر بثمن لبلوغ غاية حاسمة، غاية توسيع شرعية الدولة الجديدة وتقوية سلطتها على معالجة المشاكل المستمرة للتطرف العنيف والانشقاق والمخدرات والصورة التي تظل قائمة حتى الآن لحالة حقوق الانسان.

وربما يكون من المفاجآت أن يؤدي تسجيل الناخبين، في بلد يفتقر إلى تقاليد انتخابية قوية، إلى حشد السكان عامة، الذين ما فتئوا يطالبون بلا انقطاع بالمشاركة في العملية الانتخابية. وهذا يجب أن يبدد بالتأكيد كل مشاعر الذين يخافون من أن هذه الانتخابات لن تحظى بالدعم الشعبي. ثمة زخم وثمة توقعات. وأولئك الذين شعروا – وأعدادهم لم تكن قليلة – بخيبة أمل بعد حزيران/ يونيه ٢٠٠٢ من تشكيلة الحكومة الانتقالية – التي اعتبرت حكومة لا تمثل الأمة بأسرها تمثيلا كافيا – غيَّروا الآن آمالهم ووجّهوها إلى الانتخابات الوطنية.

لكن هذا الزخم وهذه التوقعات تضع أيضا عبئا ثقيلا على العملية الانتخابية وعلى البيئة التي ستجري فيها. وكما سبق أن قلت، إن العملية المتصور أنها متحيزة أو مزيفة يمكن أن تقوض الآمال التي ترعرعت باعتماد الدستور الجديد بأن الخلافات بين الأفغان يمكن تسويتها بالوسائل السياسية السلمية. ولا يخطئن أحد في هذا المضمار: إن متطلبات الحرية والإنصاف ليست معيارا غربيا. إنها بالتأكيد شرط مسبق لعقد انتخابات توطد أركان السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية في أفغانستان. ومعظم المسؤولية عن توفير هذه البيئة سيقع بالتأكيد على عاتق الأفغان أنفسهم. وعلى وجه التحديد، لا بد للزعماء الأفغان الذين يطمحون إلى تولي السلطة المنبثقة عن انتخابات وطنية أن يدركوا أن الشرعية المتوقعة لنتائجها تنبع من شرعية العملية نفسها. ويقع العبء أيضا على عاتق المجتمع الدولي.

اسمحوا لي أن أختتم، مثلما بدأتُ، بالتطرق إلى المسألة الأمنية وانتهاز هذه الفرصة – ربما تكون الأخيرة – لأهيب بالدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي أن تستجيب لنداء أمينها العام فتسمح لتلك المنظمة بالوفاء بالالتزامات التي قطعتها للشعب الأفغاني. الأمن بصورة عامة، وأمن العملية الانتخابية بصورة خاصة، مسؤولية

يتحملها في نهاية المطاف الأفغان أنفسهم، لكنها مسؤولية لا قِبَل للأفغان في الوقت الحاضر بتحملها من دون المساعدة الدولية. وضمان تواجد عسكري دولي قوي واسع النطاق يدعم قوى الأمن المحلية يبقى عنصرا حاسما بصورة مطلقة. ودواعي القلق المستمرة في أفغانستان – من الإرهاب والاقتتال بين الفصائل والشبكات الإجرامية – ما زالت اليوم ماثلة مثلما كانت قبل سنتين، وإن قدرتها على نسف جهود بناء الدولة والسير على نهج عملية سياسية أصيلة لم تتضاءل.

وسواء تعلّق الأمر بمكافحة الإرهاب أو أمن الانتخابات أو مكافحة المخدرات أو كبح الاقتتال بين الفصائل، فإن المساعدة الأمنية الدولية تظل، في هذا المنعطف الخطير في عملية السلام الأفغانية، العنصر الفاصل بين النجاح والفشل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.